

وهي مصر وسوريا والاردن كدول مواجهة ، والسعودية والكويت ودولة الامارات  
وقطر كدولة دعم ومساندة .

٢ - ان تحاول مع المؤتمرين بلورة الموقف العربي من الحلول المقترحة  
وان تشارك معهم في رسم استراتيجية العمل من اجل التوصل الى الحل المرضي  
والذي يحفظ للشعب الفلسطيني حقه في تحقيق حلم الدولة الديمقراطية العلمانية  
في كل فلسطين .

٣ - ان تعلن صراحة بان قناعتها بعدم امكانية التوصل الى حل مقبول  
عربيا لا يمنعها من المشاركة في جهود السلام الحالية وانها - اي المقاومة -  
سوف تلتزم بنتائج مؤتمر جنيف وشروط الحل اذا ما نجحت المفاوضات السلمية  
في تحقيق الحل الذي يتطلع اليه العرب .

وفي مقابل الموافقة الفلسطينية على المشاركة في جهود السلام ضمن اطارها  
العربي الشامل لا بد ان تحصل المقاومة من الدول العربية المذكورة اعلاه على  
ما يلي :

١ - اقرار مشروع «ضريبة فلسطين من اجل السلام» واخراجه الى حين  
التنفيذ حالا .

٢ - الالتزام صراحة باقامة الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين كبديل  
لجهود السلام في حالة فشل المباحثات المقبلة .

٣ - الالتزام - في حالة فشل مؤتمر جنيف - بدعم المقاومة الفلسطينية  
ومنحها حرية الحركة على الساحة العربية .

٤ - تقديم مزيد من الدعم العسكري لدول المواجهة والمقاومة الفلسطينية  
خلال فترة التحضير للمفاوضات واثنائها وزيادة درجة التنسيق العسكري بين  
الجيش العربية المختلفة .

ان امكانيات السلام والاستقرار التي ستترتب على نجاح المفاوضات كبيرة،  
كما ان نتائج ومضاعفات فشلها خطيرة . لذلك كان على العرب المعنيين بالحل  
السلمي ان يتحملوا مسؤوليات الفشل والنجاح بشكل جماعي بعيدا عن المواقف  
الانتهازية والاحساس بضرورة البحث عن «كبش القداء» . ويتحمل المصريون  
والفلسطينيون مسؤولية خاصة في الحفاظ على وحدة العمل الجماعي وتطوره .  
اذ بينما تمثل القدرة العسكرية والرغبة المصرية العامل الحاسم الذي يحدد مكان